العرب
الخميس 2019/10/24
السنة 42 العدد 11507

وزير الخارجية اليمني: الحوار مع طهران مستحيل

لن نجعل الإيرانيين يتفاخرون بحل أزمة هم من صنعوها

جاكلين زاهر

القاهرة – بالرغم من مرور سنوات غير قليلة وقاسية إنسانيا واقتصاديا من التصارع مع الحوثيين (جماعة أنصار الله)، وبالرغم من الاشتباكات الأخيرة التي هددت بالمزيد من التفتيت للوضع اليمني وألقت أيضا بظلال قوية على مستقبل هذا التحالف وقدرته على المواجهة مع الحوثيين، لا يزال وزير خارجية اليمن محمد عبدالله الحضرمي يرفض الأطروحات والدعوات التي توجه إليه من حين إلى آخر حول ضرورة فتح باب للحوار مع إيران الداعم الرئيسي للحوثيين.

وفي مقابلة مع وكالة الأنباء الألمانية "د.ب.أ" شدد الحضرمي على أن "رفض إشراك إيران في جهود الحل والتسوية السياسية لم يتأت جراء التعنت والتصلب في المواقف، أو جراء الصراع المعروف في ما بينها وبين المملكة العربية السعودية لليمن، قائدة تحالف دعم الشرعية، وإنما انطلاقا من تجارب سابقة أثبتت وبوضوح أن جميع تعاملات، أو بالأدق تلاعبات إيران بالملف اليمني لم ينتج عنها أبدا أي خير أو سلام لليمن".

> البعض ينصحنا بالحوار والتنسيق مع إيران. ونحن نقول لهم تدخل إيران ودعمها المستمر للحوثيين هو ما يدفعهم إلى رفض أي حلول تطرح عليهم

وتابع أن "حل الأزمة ليس بيد إيران بل في كف يدها عن التدخل بالشأن اليمني بالأساس. البعض ينصحنا بالحوار والتنسيق بل والتهاون مع إيران مؤكدين أنها تملك مفتاح الحل. ونحن نقول لهم تدخل إيران ودعمها المستمر للحوثيين بمختلف أنواع الأسلحة والذخائر المتطورة هو ما يدفعهم إلى رفض أي حلول تطرح عليهم. وإذا توقف هذا الدعم سيأتي الحوثيون إلينا، وهم ونحن بالنهاية شعب واحد، لن نجعل إيران تتفاخر بحل أزمة هي من صنعتها بالمقام الأول".

وأشار الحضرمي، المعين حديثا على رأس وزارة الخارجية اليمنية، إلى الضربات الإرهابية التي استهدفت معامل ومنشآت شركة أرامكو النفطية السعودية منتصف سبتمبر الماضي، والتي تعدى تأثيرها الأمن والاقتصاد السعودي واعتبرت تهديدا خطيرا للأمن الإقليمي وكيف أعلن الحوثيون مسؤوليتهم عنها كدليل واضح "على مدى ارتهان تلك الجماعة بشكل كامل للسياسات الإيرانية والتغطية عليها دون الاكتراث بتبعات هذا على الشعب اليمني".

ورفض الوزير التعليق على ما يتردد من احتمالات وجود حوار سعودي إيراني قريب بواسطة إحدى دول المنطقة، وانعكاسات ذلك على الملف اليمني، واكتفى بالقول "لا أريد أن أقدم إجابات على تساؤلات تفترض وقائع بعينها ، حتى الآن لا يوجد حوار سعودي إيراني وتحديدا عن اليمن".

دعم سعودي

أبدى الوزير اليمني استنكاره الشديد لما بات يُردد مؤخرا حول أن السعودية ضاقت ذرعا بالملف اليمني، وأنه أصبح بمثابة المستنقع الذي تنزلق إليه أكثر وأكثر، والذي استنزف الكثير من مواردها الاقتصادية والبشرية وأخيرا بات منفذا لتزايد تهديد أراضيها ومدنها بل ومؤسساتها النفطية الرئيسية، وبالتالي فالمملكة قد تنفتح على أي حل يؤدي إلى إغلاق الملف وبسرعة.

وقال مشددا "اليمن ليس مستنقعا لأحد، مثل هذه المصطلحات اختلقتها وترددها بعض وسائل الإعلام التي تعجز عن توصيف أو رؤية الواقع. الواقع هو أنه كانت هناك وقفة جدية من الجارة السعودية لمحاولات إيران المستميتة لتصدير ثورتها لليمن عبر وكلائها هناك أي الحوثيين، وسعيها لإيجاد نموذج جديد من الدولة الموازية الموالية لها".

وأضاف "السعودية انتبهت جيدا لهذا الخطر وأدركت أنه لا يهدد فقط الأمن القومي اليمني وإنما أيضا الأمن القومي السعودي بل وأمن المنطقة والممرات المائية وحركة الملاحة الدولية. وبالطبع نحن نثمن هذا الموقف الشجاع للأشقاء بالمملكة وغيره من المواقف داخل المنطقة وخارجها التي دعمت ولا تزال تدعم قضيتنا".

وكان الحوثيون قدموا للسعودية بعد فترة وجيزة من هجمات أرامكو عرضا بالتهدئة يتضمن وقف الهجمات على المدن السعودية، شريطة أن يفعل تحالف دعم الشرعية الشيء ذاته.

لكن، أعرب الحضرمي عن تشككه بجدية في عرض الهدنة المقدم من الحوثيين، وأوضح قائلا "الحوثيون في كل عام في ذكرى انقلابهم على الشرعية يقومون بإطلاق تصريحات رنانة ويقدمون مبادرات عريضة، وربما هذه المبادرة لا تخرج عما تعودنا عليه من أشكال المراوغة السنوية".

ودعا الوزير جماعة الحوثي إلى إثبات جديتها نحو السعي السلمي "باستكمال تنفيذ اتفاق ستوكهولم حول الحديدة المعطل بسبب تعنتها لأكثر من عشرة أشهر إلى الآن"، مشددا على أن "تنفيذ بنود هذا الاتفاق ستعزز من إجراءات بناء الثقة، لأن من لا يلتزم بالاتفاقيات السابقة لا يمكن تصديق امتثاله لأي تعهدات مستقبلية"، مشيرا في هذا الصدد إلى "تلكئهم في تنفيذ أحدث قرارات البعثة الأممية بنشر المراقبين لأربع نقاط مراقبة لوقف إطلاق النار بالحديدة".

ونفى الوزير ما يردد عن أن حكومته تريد العودة بعقارب الساعة إلى الوراء وممارسة السلطة على نحو تفردي وإقصاء الآخرين، موضحا "كل ما نريده هو أن يدرك الحوثيون أنه لا يمكنهم حكم اليمن بمفردهم، بل وتسخيره أيضا بما يخدم حروب الوكالة التي تخوضها إيران بالمنطقة، وأن عليهم الالتزام بالمصالح والثوابت الوطنية وفي مقدمتها التأكيد على وحدة الأراضي اليمنية واستقرارها، وتنفيذ المخرجات والقرارات الإقليمية والأممية وفي مقدمتها قرار مجلس الأمن رقم 2216 القاضي بسحب قواتهم من جميع المناطق التي استولوا عليها بما في ذلك صنعاء، والتخلي عن جميع الأسلحة التي استولوا عليها".

وأضاف قائلا "بعد ذلك نعود إلى المرحلة الانتقالية التي كنا قد دخلنا فيها عقب سقوط نظام علي عبدالله صالح وانتخاب الرئيس الحالي عبدربه منصور هادي عام 2012، وخضنا فيها حوارا وطنيا شاملا برعاية إقليمية ودولية للتفاوض على ترتيبات أمنية وسياسية، من ضمنها حكومة مشتركة وحكم ديمقراطي وتقاسم عادل للثروات. وتلك هي المرحلة التي نأمل أن تسفر جهود المبعوث الأممي مارتن غريفيث عن العودة إليها عبر إقناع الحوثيين بالالتزام بالقرارات الأممية، كما قلت الأمر متوقف على إرادة الحوثيين التي لا تزال قابعة تحت الوصاية الإيرانية".

واستطرد "نحن الآن نعمل على صعيدين؛ الأول هو التعاون الكامل مع جهود الأمم المتحدة وخاصة في ما يتعلق برفع المعاناة عن أهالينا بمواقع سيطرة الحوثيين والدفع لإدخال المساعدات الإنسانية والإغاثية وهو الأمر الذي نواجه فيه تعنتا شديدا مع الأسف مقترنا بمطالبات وعمليات ابتزاز، وفي الوقت نفسه نحن مستمرون في مواجهة ميليشياتهم المسلحة، لأنه إلى جانب إيماننا بأنه لا يوجد حل عسكري باليمن نؤمن أيضا بضرورة وجود ضغط عسكري للوصول إلى الحل السياسي".

اتفاق جدة

في ما يتعلق بالمجلس الانتقالي الجنوبي، فقد نفى الحضرمي كل ما ردد حول التوصل إلى اتفاق مع هذا المجلس في مدينة جدة وأن الاتفاق قد تم تقويضه في اللحظات الأخيرة جراء اعتراض بعض قيادات بمؤسسة الحكم والرئاسة وبالشمال اليمني عموما على مسودة هذا الاتفاق لما تضمنته من امتيازات عدة للمجلس الانتقالي وطالبوا بالمقابل بالمزيد من الضمانات لصالحهم وعادت الأوضاع إلى نقطة الصفر.

وشدد قائلا "لم يكن هناك موعد لعقد اتفاق أو مراسم للتوقيع عليه وتأجلت بناء على خلاف أو غيره. وبالأساس كل ما سرب عن الأمر كان مجرد تكهنات إعلامية لا أكثر. لا نزال نعول على جهود الأشقاء في المملكة العربية السعودية في هذا الشأن ونتطلع إلى التوصل إلى اتفاق يرتكز على الثوابت الوطنية وعلى رأسها عودة قوية وكاملة للحكومة اليمنية إلى العاصمة المؤقتة عدن بما في ذلك مجلس النواب، وضم جميع التشكيلات العسكرية الخارجة عن الدولة في إطار وزارتي الداخلية والدفاع، والحفاظ على أمن واستقرار ووحدة الأراضي اليمنية".

وحول الامتيازات التي يمكن منحها للمجلس الانتقالي بالمستقبل خاصة وأن البعض من قياداته كان يدعو إلى حكم ذاتي لأقاليم الجنوب أو إشراك البعض منهم في الحكومة اليمنية، قال الحضرمي "إذا كانت هناك تطلعات فيجب أن تكون في حدود الأطر السياسية لا بفرض الواقع بالقوة المسلحة".

وأكد الحضرمي حدوث "بعض التصدعات بمسار تحالف دعم الشرعية"، لكن هناك تفاؤلا "بالجهود السعودية الساعية لتصحيح المسار وإعادة البوصلة باتجاه مجابهة مشروع إيران التوسعي في المنطقة".

محمد عبدالله الحضرمي: حل أزمتنا يتوقف على منع تدخلات إيران في شؤوننا، لا على التحاور والتهاون معها

محمد الناصر رئيس مؤقت أدام مكانته في تاريخ تونس

الرئيس السابق أمّن الانتقال الديمقراطي

الأمانة وصلت

مرّت تونس الأربعاء من مرحلة رئاسة القائم بمهمة رئيس الجمهورية، وهو منصب مؤقت، إلى فترة رئاسية جديدة يقودها الرئيس المنتخب بالأغلبية، قيس سعيّد، الذي سيقود البلاد خلال السنوات الخمس المقبلة، تسلّم سعيّد المشعل من محمّد الناصر. في هذا الملمح الذي يؤكّد نجاح تونس بخطوات ثابتة في انتقالها الديمقراطي المرفوق بتداول سلس وسلمي على السلطة، ركّزت كل عدسات الكاميرات على شخصية ومواقف قيس سعيّد، وأغفلت في خضم الرغبة في معرفة كل التفاصيل عن الرئيس الجديد، ما قدمه الرئيس محمّد الناصر الذي وإن قضّى فترة قصيرة في قصر قرطاج، إلا أنه أمّن المسار الديمقراطي بل ونجح في ما وعد به بتسليم كرسي الحكم في الآجال الدستورية.

وسام حمدي
صحافي تونسي

تونس – دخلت تونس مرحلة جديدة ستدوم خمس سنوات عنوانها "قيس سعيّد رئيس الجمهورية التونسية"، وذلك بعدما أدى الرئيس المنتخب بصفة رسمية اليمين الدستورية أمام البرلمان، وبعدما تسلّم كرسي السلطة من القائم بأعمال رئاسة الجمهورية محمّد الناصر.

ركزت جل وسائل الإعلام المحلية والأجنبية منذ أن أعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عن النتائج الرسمية للرئاسية على الدخول في تسابق رهانه النبش والبحث في المواقف السياسية والتوجهات العامة للرئيس الجديد قيس سعيّد، دون التركيز في المقابل على نجاح آخر حقّقته تونس في مسارها الديمقراطي وقاده في الأشهر الأخيرة، الرئيس المؤقت محمّد الناصر.

لا حياد عن الدستور

تولّى رئيس مجلس نواب الشعب السابق محمّد الناصر منصب القائم بأعمال رئيس الجمهورية منذ وفاة الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي بتاريخ 25 يوليو الماضي.

ومنذ اللحظات الأولى التي خلف فيها الناصر قائد السبسي، أعلن الرجل لهيئة الانتخابات وللطبقة السياسية برمتها عن تشبّثه بالآجال الدستورية وبأنه غير مستعد لتجاوزها خاصة أن الدستور التونسي يعطيه مهلة 90 يوما لقيادة البلاد وهو ما دفع لزاما على إثر موقفه إلى إجراء انتخابات رئاسية سابقة لأوانها.

وتجمع الطبقة السياسية التونسية بمختلف مكوناتها ومشاربها الفكرية على أن المخضرم محمّد الناصر شخصية هادئة لم تحشر نفسها في أي من المناكفات السياسية، خاصة لدى رئاسته مجلس نواب الشعب، قبل أن يتولى مهمته الجديدة الأصعب في قصر قرطاج التي ينص عليها الدستور وهي خلافة الباجي قائد السبسي ولو لبضعة أشهر.

ويقر المقربون من الناصر، وهو بورقيبي الفكر، أن أكبر هاجس كان لديه لدى خلافة قائد السبسي، أن يكون محترما لدستور البلاد وأن يسلّم السلطة للرئيس المنتخب بسلاسة للتأكيد على رغبته في إنجاح مسار الانتقال الديمقراطي في تونس.

ويقول منجي الحرباوي، النائب بالبرلمان المنتهية ولايته والمقرّب جدا من محمّد الناصر لكونه كان يشغل خطة ناطق رسمي باسم مجلس نواب الشعب، ومكلفا بأعمال رئاسة مكتب المجلس إن "محمّد الناصر يعد آخر عنقود رجال السياسة البورقيبية الذي قدر لدى رئاسته للبرلمان على إدارة التنوع والخلافات بين الكتل البرلمانية وتقريب وجهات النظر في قضايا عدة".

وشغل محمّد الناصر عدة خطط سياسية داخل حزب نداء تونس في عهد الرئيس الباجي قائد السبسي. ويجمع الكثير من أبناء الحزب الذي تفكّك ولم ينجح في المحافظة على وزنه السياسي في الانتخابات التشريعية الأخيرة، على أن الناصر لم يقحم نفسه في كل الحروب التي شقّت الحزب ولم يصطف وراء أي طرف من المتخاصمين على قيادة الحزب، وأنه كان فقط وفيا للخط السياسي الذي هندسه ورسمه الباجي قائد السبسي.

ويؤكّد الحرباوي في هذا الصدد، في تصريح لـ"العرب" أن "محمّد الناصر ظل ثابتا في مواقفه، فحتى في تدخله لفض بعض الإشكالات التي تهم حزب نداء تونس كان يمسك العصا من الوسط دون انحياز لأي طرف". ويضيف أن الرئيس المؤقت المتخلي "كان وفيا لقولته الشهيرة: أنا لست رجل أحد، لا أخاف من أحد، مهمتي هي خدمة البلاد فقط وإنجاح مسارها الديمقراطي".

مهمة ناجحة

ساهم محمّد الناصر وإن اختلفت وجهات نظر نواب البرلمان في تقييمهم لمسيرته كرئيس للبرلمان خاصة لدى تدخله لفض بعض الإشكالات التي تخص بعض مشاريع القوانين، في إنقاذ تونس من مرحلة الفراغ التي كانت تهدّدها غداة مرض الرئيس الباجي قائد السبسي أو بعد وفاته.

ويقول منجي الحرباوي "لا أحد ينكر اليوم أن الرئيس المتخلي نجح في إنقاذ البلاد لدى مرض الراحل قائد السبسي أو بعد وفاته ولا أحد ينكر أنه جنّب البلاد مرحلة فراغ، لقد كان رئيسا وفيا للدولة ثابتا في مواقفه ومؤمنا بتونس وشعبها وتجربتها الديمقراطية واليوم يبلغ الرسالة ويسلم الأمانة للرئيس الجديد الفائز بالانتخابات".

وأدى محمّد الناصر يوم 26 يوليو الماضي اليمين الدستورية لتقلد مصب القائم بأعمال رئاسة الجمهورية خلفا للباجي قائد السبسي. ويعد الرجل أحد أهم البورقيبيين (نسبة للزعيم الراحل الحبيب بورقيبة).

وشغل الرئيس المتخلي، عدة مناصب حكومية، حيث تقلد منصب وزير العمل والشؤون الاجتماعية في مناسبتين (1974/1977) و(1979/1985). وعيّن منذ عام 2005 منسقا للميثاق العالمي للأمم المتحدة بتونس، ومدققا اجتماعيا وهو كذلك مستشار دولي منذ العام 2000.

كما شغل خلال الفترة الممتدة بين 1991 و1996 خطة رئيس البعثة الدائمة لتونس لدى الأمم المتحدة والهيئات الدولية المختصة في جنيف.

وعاد محمّد الناصر إلى الساحة السياسية من جديد بعد ثورة يناير، بتقلد حقيبة وزارة الشؤون الاجتماعية في الحكومة التي ترأسها عام 2011، الباجي قائد السبسي، ثم أصبح رئيسا للبرلمان في عام 2014 ورئيسا مؤقتا للبلاد في عام 2019.

وقال محمّد الناصر الأربعاء خلال موكب تسليم السلطة "نعتز بهذا اليوم المشهود في تاريخ التونسيين، إنّ الانتقال تم بسلاسة وهدوء ومسؤولية وفي الآجال القانونية التي حددها الدستور". وهنأ الناصر الرئيس الجديد بالفوز في الانتخابات، مؤكّدا أن الشعب نجح في اختيار رئيسه المتمرس في القانون الدستوري.

منجي الحرباوي

الناصر كان وفيا لقولته أنا لست رجل أحد، مهمتي هي خدمة البلاد

من جهته، قال الرئيس الجديد، مخاطبا سلفه "المهم أن تستمر الدولة وتواصل تونس تجربتها الفريدة، بقطع النظر عن الأشخاص، سنعمل بكل إخلاص على حمل الأمانة التي سلمنا إياها محمّد الناصر".

وأضاف "الأشخاص يمرون وسيأتي بعدي من يأتي، المهم أن هذه اللحظة تاريخية بالنسبة لتونس، محمد الناصر سيبقى مرحبا به في كل وقت وستتم استشارته في الكثير من المسائل، إنها لحظات تاريخية لا بد أن نرسخها في الثقافة السياسية لتونس".

وبتسلم قيس سعيّد مقاليد السلطة، تطوي تونس مرحلة، لتدخل في أخرى لتعزيز انتقالها الديمقراطي ولتلبية المطالب الشعبية التي وعد بها الرئيس الجديد وعلى رأسها الرهان على الفئات الشابة بتحقيق أهداف الثورة التي تتلخّص في القضاء على البطالة وتنمية الجهات الداخلية وخاصة تجاوز الوضع الاقتصادي الصعب الذي كبّل عجلة النمو طيلة ثماني سنوات.

وينتظر التونسيون الآن في ظل تواصل الجدل داخل الأحزاب الفائزة بالانتخابات التشريعية من قيس سعّيد أن يلعب دورا هاما عبر جمعه للفرقاء ودفعهم إلى التوافق حول الحكومة الجديدة التي يرتقبها عمل كبير خاصة أن البرلمان الجديد سيشرع في مناقشة قانون الموازنة العامة في الأسابيع القادمة.